

الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان

2009 – 2014

بين الواقع والمأمول

تقديم:

هناك جانبين رئيسيين للعلاقة بين حقوق الإنسان والتربية (التعليم). فالحرمان من التعليم في حد ذاته يعد انتهاكاً جوهرياً لحقوق الإنسان ومرادف لعدم تمكين الفرد. والجانب الآخر له علاقة بمحتوى المنهج الدراسي ومدى احتوائه لتوجهات حقوق الإنسان. وقد عرفت منظمة العفو الدولية عملية التربية على حقوق الإنسان أنها العملية التي من خلالها يتعلم الفرد حقوقه وحقوق الآخرين في إطار عملية تعليم تشاركية وتفاعلية تفرز تغييراً في المواقف والسلوكيات وينتج عنها صيانة مبادئ حقوق الإنسان في الحياة اليومية ويتم اكتساب مهارات جديدة هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان ويتم من خلالها تشجيع تبادل المعرفة والمعلومات بهدف خلق ساحة للحوار والتغيير.

ونحن نندارس حالة التربية على حقوق الإنسان في المنطقة العربية لآبد من التنويه إلى أن الدول العربية جزء من المنظومة العالمية والمجتمع الدولي ولذلك تفاعلت مع كافة المبادرات والمواثيق الدولية التي تؤكد على حماية حقوق الإنسان والتربية عليها ونشر مفاهيمها.

لن نخوض ورقة العمل هذه في تفاصيل الخلفية التاريخية للجهود الدولية والإقليمية ولكن لآبد من الإشارة إلى "المبادئ التوجيهية لوضع خطط العمل الوطنية لتنقيف في مجال حقوق الإنسان" التي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان 1995-2004 والتي جاءت استجابة لعدة قرارات صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان و الإشارة إلى البرنامج العالمي للتنقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أطلق في يناير 2005 بالتشاور مع منظمة اليونسكو والذي يتألف من عدة مراحل متعاقبة أحدثها مشروع خطة عمل للمرحلة الثانية 2010 - 2014 من البرنامج العالمي.

الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان 2009 – 2014:

• الأسباب التي دعت إلى إعداد الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان 2009 – 2014:

إن التربية والتعليم هي أداة الأمل والأكثر فاعلية في نشر المفاهيم، وعليه وفي هذا الإطار جاء قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالرياض عام 2007 القاضي بوضع خطة عربية نموذجية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة 2009-2014 وتم اعتماد هذه الخطة على مستوى القمة في دمشق عام 2008 والذي كلف الأمانة العامة عقد اجتماعات لفريق الخبراء الذي أعد الخطة لمتابعة تنفيذها وتقييمها. ولا بد من التنويه إلى أن هذه الخطة تختلف عن الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان التي أقرت على مستوى القمة في سرت عام 2010.

• الهدف العام الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان 2009 – 2014:

تسعى الخطة العربية إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

1. إدماج حقوق الإنسان في المنظومة التربوية في مختلف المراحل التعليمية.
2. تأهيل الكوادر البشرية وتدريبها في مجال التربية على حقوق الإنسان
3. تهيئة البيئة التعليمية للتربية على حقوق الإنسان.
4. توسيع المشاركة المجتمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان

هذا، وقد تضمنت الخطة العربية متطلبات محددة لتنفيذها والتي تلخصت في التشريعات، والهيكل والعنصر البشري والمالي. كما حددت الجهات المعنية بتنفيذها والتي تم حصرها في جميع القطاعات الحكومية (التربية والتعليم العالي، حقوق الإنسان، الخارجية، الأوقاف والشئون الإسلامية، الداخلية، العدل، الإعلام، العمل والشؤون الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، مجالس الطفولة) ومؤسسات المجتمع المدني. ودون أدنى شك أن الجزء الرئيسي فيها هو ما يتعلق بالتربية على حقوق الإنسان في المجال التعليمي والذي تم تحديد ثلاثة مجالات له: مجال المناهج الدراسية ومجال البيئة التربوية ومجال التدريب.

• متابعة تنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان:

قام فريق الخبراء الحكوميين العرب بإعداد "الدليل الاسترشادي للتربية على حقوق الإنسان" والذي أقره مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في شهر سبتمبر 2010 ويعد هذا الدليل الاسترشادي نموذجا قيما لما يجب أن يكون في المناهج الدراسية بمختلف مراحلها، حيث تضمن ثلاثة جوانب هي النظري والتربوي والتدريبي، وشمل الخطوات العامة لكل جانب مع تقديم أمثلة عليها بهدف تضمينها في الاستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء.

كما رفع فريق الخبراء الحكوميين العرب الذي أعد الخطة والمكلف ومتابعة تنفيذها وتقييمها تقريره الأولي عام 2011 حول تقرير الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الخطة إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان حيث اطلع على تقارير إحدى عشر دولة هي المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية وجمهورية العراق وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية.

واهم ما جاء في التقرير الأولي أن الدول التي تقدمت بتقاريرها حرصت على تشكيل لجان وطنية ذات الصلة بتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان وأن هذه اللجان بدأت بتعميم الخطة على المؤسسات التي وجدت إنها مسئولة عن التنفيذ وأن هذه اللجان وضعت خطة لتدريب القائمين على التنفيذ في مختلف المؤسسات. وان هناك خطوات واضحة المعالم في مجال تضمين حقوق الإنسان في المناهج التربوية في هذه الدول وأخذت كل دولة خصوصيتها في موضوع التضمين وأن بعض الدول توسعت بخطوات فوضعت مادة منفصلة في المراحل الجامعية من التعليم، ومع اختلاف اسم هذه المادة. وأضاف التقرير الأولي أن الدول نفذت عدد من الندوات وورش العمل والمؤتمرات لمناقشة ما توصلت إليه خلال عملها في السنة الأولى من الخطة وحددت الأطر العامة للاستمرار في التنفيذ سواء في مجال بناء القدرات وتطويرها أو في مجال تضمين المادة في المناهج وتهيئة البيئة التعليمية والمجتمعية المناسبة وان بعض الدول أنشأت مؤسسات بهدف تعزيز التربية على حقوق الإنسان وكذلك إنشاء مراكز بحثية متخصصة في هذا المجال، كما سنت الأنظمة والقوانين التي تحقق أهداف التربية على حقوق الإنسان.

كما حدد الفريق الحكومي العربي بعض الصعوبات في تنفيذ الخطة، صعوبات تتعلق ما يلي:

1. تضمين المناهج الدراسية والبرامج التربوية ثقافة حقوق الإنسان بالشكل المطلوب .
2. توافر الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بمهام التربية على حقوق الإنسان.
3. التنسيق بين الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان .
4. توافر الموازنات المالية والتجهيزات الفنية لتنفيذ برامج التربية على حقوق الإنسان.
5. دور المؤسسات الإعلامية في مجال التوعية والتنقيف بحقوق الإنسان.
6. دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التربية على حقوق الإنسان.

وتقدم الفريق بعدد من التوصيات تلخصت في أهمية الاستمرار في تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ووضع برامج تدريبية للمعنيين بالتربية على حقوق الإنسان وعلى أهمية طباعة الدليل الاسترشادي للتربية على حقوق الإنسان على مستوى الدول العربية. وقد استشعر الخبراء العرب المكلفون بدراسة تقارير الدول عن مدى تنفيذ الخطة جملة من الإشكاليات التي تواجه التنفيذ الأمثل للخطة وجميعها مرتبطة بتضمين التالي:

- المناهج الدراسية والبرامج التربوية ثقافة حقوق الإنسان.
- توافر الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بمهام التربية على حقوق الإنسان.
- التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان.
- توافر الموازنات المالية والتجهيزات الفنية لتنفيذ برامج التربية على حقوق الإنسان.
- حث المؤسسات الإعلامية في مجال التوعية والتنقيف بحقوق الإنسان.
- حث المجتمع المدني في مجال التربية على حقوق الإنسان.

التربية على حقوق الإنسان في العالم العربي: بين الواقع والمأمول:

• **ما هو المأمول؟**

- أن تكون الدول العربية بين الأمم المؤهلة أكثر من غيرها للدخول في الألفية الثالثة من خلال سعيها الصادق والفاعل إلى تمكين مواطنيها من تربية جيدة ومن تكوين رفيع المستوى تكون حقوق الإنسان والديمقراطية أحد مرتكزاته الأساسية ، فالاهتمام بمستقبل الدولة هو اهتمام بالمدرسة، ورهانات المستقبل لا يمكن أن تكون محمولة إلا على آليات المنظومة التربوية بالأساس.
- أن تعتبر التربية على حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من الحق في التربية والتعليم، فهي تتدرج ضمن الأهداف التربوية التي نصت عليها المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل، إذ كلها تنص على أن الأهداف الأساسية للتربية هي تنمية الذات البشرية لدى الطفل وتدعيم احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.
- هناك خطة عربية للتربية على حقوق الإنسان 2009 - 2014 من المفترض انه جار تنفيذها على المستوى الوطني في كل دولة ليتخرج طالب/طالبة المرحلة الثانوية مصقول المعرفة أي ملما بمبادئ حقوق الإنسان وقيمها ومفاهيمها، مدركا لحقوقه وواجباته ومعترفا بالتعددية ومصقول الشخصية أي واثقا في نفسه وبقدراته وقادرا على الإحساس بكرامته والدفاع عنها ومصقول مدنيا أي مستوعبا لقيمة العمل الجماعي مشاركا بفاعلية في الحياة العامة نابذا للعنف والتمييز بكافة أشكاله.

• وواقعنا:

- هناك أزمة في التعليم في العالم العربي وهي من أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية وهي على مشارف الألفية الثالثة، ولعل أهمها تحديد سياسة تعليم واعية في إطار ديمقراطي يواكب متطلبات العصر والتفجر المعرفي وثورة الاتصالات والثورة التقنية.
- حذرت العديد من التقارير الدولية والإقليمية من أن مستوى التعليم في العالم العربي متواضعا مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم ويحتاج إلى إصلاحات عاجلة لمواجهة مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية.

- هناك إشكالية في العالم العربي فيما يتعلق بمفهوم حقوق الإنسان ناهيك عن إدراج هذه المفهوم في المناهج الدراسية وتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان حيث لم تصل الدول العربية بعد إلى مستوى القناعة بأهمية وضرورة التربية على حقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز، وإن قطعت بعض الدول مراحل في الأمر فلا زالت تفتقر لمنهجية محددة واضحة رغم تبني مجلس الجامعة على مستوى القمة الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان ثم تبني مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الدليل الاسترشادي الخاص بها.
- إذا ما قمنا بمراجعة الكتب في المناهج المدرسية بكافة مراحلها في الدول العربية من منظور ثقافة حقوق الإنسان في المواد الدراسية سنجد الكثير مما يحتاج إلى موائمة مع مبادئ وأهداف حقوق الإنسان ومع ما التزمت به الدول العربية في الاتفاقيات والعهود الدولية والإقليمية. وقد يكون من المفيد مراجعة امتحانات المراحل الدراسية والتي ستوضح خلوها من أسئلة تتعلق بحقوق الإنسان لقياس استيعاب الطالب والتي ستكون خير مؤشر لما يترتب عليه من إعادة النظر في المادة التربوية، وأسلوب التدريس.
- لم يتطور بعد الخطاب الرسمي العربي إلى خطاب حقوقي مبدئي وبقي في حدود الازدواجية والتناقض بين ما يُقال وما يشرع من جهة وبين التطبيق الفعلي المناهض لثقافة حقوق الإنسان ومرجعياتها العالمية من جهة ثانية، وعليه تظل الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان في قالبها النظري، ويظل السؤال: كيف تقارب، إذن، مسألة إعداد البرامج أو المقررات والطرائق التربوية والكتب المدرسية على نحو يدعم ثقافة حقوق الإنسان وتفعيل الأنشطة الدراسية والأنشطة الموازية للدراسة وكافة الفعاليات التي تتم داخل المدرسة وخارجها؟؟
- وهنا لابد من طرح تساؤل آخر: ما هو دور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان التي أنشأتها ما يقارب من نصف الدول العربية والتي نسبة كبيرة منها لا يفي بمبادئ باريس وقرار الجمعية العامة الصادر في شهر ديسمبر 1993 والذي انعكس على اعتمادها في الفئات العليا في لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

- لاشك أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان تقع على كاهل الدولة والخطة لا يمكن ترجمتها إلى واقع، إلا من خلال إجراءات وتدابير تتخذ على الصعيد الوطني.. أما دور المنظومة الإقليمية الذي يقتصر على متابعة ما تفيد الدول انها تقوم بتنفيذه فهو دور ثانوي مكمل للدور الأساسي للدولة.

المطلوب:

- إجراء دراسات مسحية تشخيصية لمحتوى حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في الدول العربية بمختلف مراحلها (الابتدائي - الإعدادي، الثانوي، الجامعي)